الجمهورية اللبنانية
المجلس الدستوري

الكتاب السنوي ٢٠١١

المجلد الخامس

www.cc.gov.lb

5

حريات وحقوق أساسية ومناصفة غير حسابية
وعروبة حضارية وخيار حرّ
بين الصيغة الميثاقية والنظام

القاضي طارق زياده
نائب رئيس المجلس الدستوري

نحاول في هذه الدراسة الوجيزة ان ندافع عن أطروحة فكرية مفادها ان هناك فروقاً وتبايناً بين الصيغة الميثاقية والنظام السياسي في لبنان، في حين ان كثيرين من المفكرين والمثقفين ورجال السياسة يخلطون بين الصيغة والنظام وينظرون اليهما على انهما أمر واحد وربما يكون هذا المزج ناجمًا عن جدلية العلاقة والتفاعل المتبادل بينهما، إذ في قضايا المجتمعات لا يمكن الفصل القاطع بين المكونات الأساسية.

ما يحدونا الى بيان الفرق والتباين وبالتالي التفكيك بين الصيغة الوطنية والنظام السياسي، هو حملة الكثيرين على الصيغة وتحميلها عبء الصعوبات والعراقيل والمشكلات التي يعانيها لبنان، في حين ان النظام السياسي، وليس الصيغة، هو السبب في كثير من الأزمات التي تهز الوضع اللبناني، بدون ان نهمل موقع لبنان الجيوسياسي فيها.

1
النظام في ما هو أبعد من النصوص

نود ان نسجل منذ البدء ملاحظة أساسية وبديهية وهي ان النظام السياسي ليس النصوص والأعراف الدستورية والقانونية وحسب، وإنما هو الأسلوب الذي يطبق فيه ذلك النظام والقائمون على ذلك التطبيق، وإلا فلو ان الأمر اقتصر على النص بدون التطبيق،

لوجدنا ان دولاً كثيرة متخلفة في هذا العالم ذات أنظمة سياسية مثالية، مع ان الواقع هو خلاف ذلك.

ان الصيغة الوطنية قائمة على ارادة اللبنانيين الواحدة وتوافقهم الصريح على العيش المشترك في مجتمع تسوده الحرية والكرامة الانسانية، وهذه الحرية شكلت العامل الأساسي في بناء لبنان الحديث، إذ نظر فريق كبير من اللبنانيين الى وطنهم على انه ملاذ لحرية المعتقد، والمعتقد الديني بخاصة، في حين ان الفريق الآخر من اللبنانيين تقاطع مع الفريق الأول في نقطة وصل أشاعها طقس الحرية في لبنان ومناخها، بحيث نشأ وتبلور مفهوم عميق للبنان من انه وطن يمكّن أبناءه من الحياة بحرية وكرامة، ولقد عاش اللبنانيون جميعاً بصورة فعلية مناخ الحرية هذا ما جعلهم يتعلقون بوطنهم، ولا يمكن الاستهانة أبداً بما يوفره عامل الحرية من دعائم قيام الأوطان وبناء المجتمعات، إذ يشعر الانسان بكرامته وبمكانته في وطنه ويزيد وعيه بقيمته. وطقس الحرية في لبنان هو بذاته وليد عوامل متعددة أسهمت في بناء الصيغة اللبنانية القائمة على قاعدة ميثاقية، ولعل الشعور بالحرية ذاته يجعل اللبناني أكثر وعياً بمصاعب مجتمعه ويشكل حافزاً له لحل تلك المصاعب وتجاوزها نحو مجتمع أرقى، إذ كلما كان الانسان حراً كلما استطاع ان يسيطر على مقدرات حياته ومصيره وظروفهما.

ينعى كثير من المفكرين والساسة على الحرية في لبنان إفتراقها عن الديمقراطية الحقة، وهذا أمر فيه صواب كبير، ولكن الحرية وممارستها وعيشها ومسؤوليتها ووعيها جدير كله بأن يصحح المسار ويصوّبه ويضعه على الطريق المستقيم، في حين ان الأوطان الفاقدة لحرّياتها لا تقدر على تقويم الاعوجاج، وهكذا تؤدي الحرية الى الديمقراطية ويتشابكان في بناء صرح المجتمع الحر الديمقراطي.

تجد الحرية كمالها في العدل، إذ الحرية لا تغني عن العدل، ولايغني العدل عن الحرية شيئاً، بل يتناغمان ويتداعمان، وعلى هذا تقوم الصيغة اللبنانية على أساسين قويين من عدل وحرية، في شكل يعي معه اللبناني عميقاً أبعاد حريته ومعوقاتها التي هي في الآن عينه معوقات العدل.

ولعل هذه الحرية ذاتها التي هي الركن المكين في الصيغة الوطنية اللبنانية تجعل اللبنانيين يمدون آفاقهم نحو فضاآت لا حدود لها، عززت لديهم الشعور بكرامتهم الانسانية، وأغنت نشاطهم وحيويتهم المشهودتين، وأبقتهم أحياء بالرغم من الأحداث العنيفة التي هزّت

وطنهم، وأبانت لهم سر قوتهم وحتى مكامن ضعفهم، وأوحت لهم الثقة بأن مستقبلهم سيكون زاهراً على قدر حريتهم.

بات جدل الحرية والعدل في لبنان، بما هما ركيزتان للصيغة اللبنانية، جدل الحياة المجتمعية الواحدة، فالحرية والعدل المتشابكان مطلبان للبنانيين كافة ولم يعد كل منهما مطلباً لمجموعة لبنانية من دون أخرى، او لفئة من دون سواها.

2
الحرية والعدل في الصيغة الميثاقية

هكذا بات الكلام على الحرية والعدل كمكونين للصيغة الميثاقية حديث الواقع في صداه وليس حديث المثاليات، إذ نحن أمام وطن صنعت الحرية ذاتها صيغته وفي الوقت ذاته دعّمت سداه ولحمته وأطّرت دوره وأعطته معناه بمواجهة الانغلاق والتعصب والعنصرية والظلم والطغيان، وأفسحت المجال لمواطنين أحرار بالمطالبة بالعدل بأوسع معانيه، ما يجعل الصيغة مشروعاً حداثياً واقعاً في مجرى التاريخ المعاصر حيث تتوق المجتمعات البشرية بأسرها للحرية وللعدل.

هذه الحداثة لم تتأت دفعة واحدة بل كانت مشروعاً ثقافياً جمع بين التراث والعصرنة، وجعلت من لبنان وطناً صعباً ولكنه غير مستحيل، وطناً يتحقق مع المجريات التاريخية، وطناً يُصنع ويولد كل يوم، لم يخلق وطناً تاماً، أي انه يمتلك نظرة تاريخية وتصوراً للمستقبل، وطناً يعيش آلام الولادة يتمخض عن خلق جديد دائم التطور والتحول.

هذا التطور وهذا التحول هو أيضاً وليد العيش الواحد والمشترك بين مكوناته البشرية المتنوعة ولم يولد هذا العيش الواحد والمشترك بسهولة بل ضمن العواصف، وفي كل مرة كان يتضح للبنانيين ان لا مهرب منه الا اليه. وهذا ما ميّز الصيغة بتعدد الاديان والطوائف لا بأحاديتها، إذ انه إذا كان للاحادية، على اختلاف انواعها، قوتها من حيث بناء مجتمعات مندمجة ومنسجمة، فان للتعددية ايجابيتها من حيث وجود المُفارق والمُختلف الذي ينجم عنه ثراء وغنى لا يتوافر في المجتمعات الاحادية التكوين، هذا على افتراض انه يتصوّر وجود مجتمعات " صافية "

وإذا كان في التعدد ثغرات ضعف ومنعطفات خطيرة وأزمات وتوترات فانه بالمقابل ينشئ نقاط قوة تتبين في التنوع والتفرع والتشعب، وكلها أوضاع اذا أُعطي لها ان تزدهر في فضاء سلمي وتوافق مدني ومناخ حر أدهشت بنتائجها وأثمرت بعطاآتها.

كان المفكرون يشددون في الماضي على الواحد المندمج المنسجم، ويقولون بوحدة الصف وبوحدة الرأي، غير مبالين بالفروقات، ولا عابئين بالتغاير، مهملين الحوار والرأي الآخر، في حين ان الحوار يفترض بطبيعة الحال الاعتراف المتبادل، ولا يكون فاعلاً ومنتجاً ومجدياً الا إذا ادى الى تغيير المتحاورين أنفسهم بحيث يستفيدون من حوارهم ويثرون منه، ما يؤدي بهم الى متحد اجتماعي جديد هو غير ما كانوا عليه سابقاً. وهذا الحوار ليس حوار الأفكار وحسب، وإنما هو خصوصاً حوار الوجود والحياة بكل المعطيات الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية، بحيث يجد اللبنانيون، مسلمين ومسيحيين، أنفسهم متداخلين فكرياً واجتماعياً في تكوينهم، حتى بات في كل مسلم لبناني مسيحي وفي كل مسيحي لبناني مسلم من حيث يدري او لا يدري.

ان حوارًا بهذا العمق ناجم عن العيش المشترك يجعل من الصيغة اللبنانية واقعاً حالاً وليس حلماً طوباوياً، إذ انها بما تفسح المجال وسيعاً للتبادل بين مختلف مكونات الشعب اللبناني، تترك الباب مفتوحاً بصورة تلقائية للاعتراف بوجود الآخر والاقرار بحق الاختلاف بشكل يؤدي معه هذا الحق الى ممارسة طبيعية نتيجتها الحتمية تقارب اللبنانيين واختلاطهم في جو من الحرية بعيداً من كل إرغام او إجبار او قسر.

يفسح حق الاختلاف للصيغة اللبنانية ان تكون تسوية بين المحبة المسيحية والرحمة الاسلامية، بين الوجدان والفكر، وبين الواقع والمثال، بل بين الانغلاق والانفتاح، وبين التسامح والتعصب. إلا ان حق الاختلاف يشترط في بادئ الأمر، استعداداً ذهنياً صاغته التجربة اللبنانية المرة، وتشكلت هذه الذهنية عبر وصول اللبنانيين الى قناعة فكرية عميقة بانه يتوجب عليهم وضع تصور لمصلحتهم الوطنية بحدها الادنى تضمن بقاءهم موحدين ضمن تنوعهم وتعدد مشاربهم، وتهيّئ الشروط المعنوية والمادية لقيام لبنان بدوره الكامل ضمن إطار ديمقراطي ينافي الاستبداد ولا يقبل به، ولا يرضى عن حرية العقل بديلاً، ويجعل صيغته الوطنية عقده الاجتماعي محوطاً بالقيم الضامنة من حرية وعدل وعقلانية ومحبة وتسامح وكرامة انسانية.

بهذا يكون العيش المشترك المغتني بحق الاختلاف قيمة أساسية من قيم الصيغة الوطنية ذاتها، ما كانت لتقوم وتوجد الا بها، إذ قوة هذه الصيغة هي باعترافها بالحرية الدينية وبحرية المعتقد وبحرية الفكر بمختلف أوجهها، بما في ذلك حرية التعبير والرأي التي هي أساس في تقاليد الحوار.

3
البقاء بالرغم من الحروب والأزمات

يبدو وكأننا رسمنا صورة زاهية للعيش المشترك ولحق الاختلاف، واننا ضربنا عرض الحائط بالمجريات اليومية للحياة السياسية وحِدّتها وشدة تنافرها، ولكن من يمعن النظر عميقاً في الوضع اللبناني ينتهي الى ما انتهينا اليه، ودليلنا على ذلك بقاء لبنان على الرغم من الحروب والأزمات والعواصف التي مرّ بها في تاريخه المعاصر، وتعلق اللبنانيين جميعاً بوطنهم على الرغم من اختلاف وجهات نظرهم السياسية، وإرادة العيش المشترك التي اتت محصلة تقاطع تيارات جاذبة ونابذة، هي المعول عليها في عقلانية اللبنانيين وواقعيتهم المتجليتين بتعلقهم بوطنهم الحر والموحد المبني على الوفاق والتسوية الدائمة التي لا تعني المساومة بل التوافق على سلوك الطريق مجتمعين في ظل الاعتدال والانصاف نابذين الشطط والتطرف.

ان هذا العيش المشترك وهذا الاعتراف بالآخر والاقرار بحق الاختلاف ما كان ليتجلى في الصيغة اللبنانية لولا التعلق بالحريات والحقوق الأساسية، وتفهّم اللبنانيين لبعضهم البعض والنظر بسماحة ووساعة أفق تجاه كل المعتقدات القائمة، بحيث يشعر اللبناني، الى أي معتقد انتمى، انه حر في ممارسة عقيدته، بدون عائق او حائل، إلا ان يكون هذا العائق او الحائل هو حدّ الصيغة ذاتها يساعد على ذلك ان الصيغة لم تجعل للدولة اللبنانية ديناً رسمياً، واكتفت بعرف يجعل لبنان البلد العربي الوحيد الذي يترأسه مسيحي وهذا مصدر قوة لعروبته.

تقوم الصيغة اللبنانية على الانصاف وتتجلى في مناصفة هي ليست عملية حسابية بقدر ما هي تعبير عن وجود مجموعتين روحيتين كبيرتين ينتمي اليهما اللبنانيون، وهذه المناصفة تحط وتبتذل عندما تتحول محاصصة وتوزيع مغانم بين الطوائف والمذاهب،

كما سترى في كلامنا على النظام السياسي القائم، بدلاً من قيامها على الكفاية والنزاهة والجدارة وتقديم الخير العام على ما عداه.

تشكل العروبة عنصراً أساسياً من عناصر الصيغة الوطنية إذ هناك تلاقٍ بين اللبنانية كوطنية والعروبة كقومية، إذ كان لبنان على مرّ التاريخ صيرورة دائمة، ولقاء بين التاريخ والجغرافيا، وعناقًا بين الجبل والبحر، بين الداخل والساحل، بين الاسلام والمسيحية، بين الصحراء والبحر، وجدلاً بين الحضارات. ولا غرابة في ان تكون العروبة عنصراً تكوينياً في الصيغة، إذ ان اللبنانيين كانوا فعلاً سبّاقين في المشروع النهضوي العربي وساعدهم على ذلك تنوع ديني وانفتاح ثقافي واقتصادي وتعلق بالحريات ونشدان للاستقلال وتطلع الى التقدم واحتكاك بدون عقد بالغرب. وهكذا جاءت مساهمة اللبنانيين في إحياء اللغة العربية وتطوير اسلوبها نثراً وشعراً وفي كشف المستور من التراث العربي اساسية في بلورة عروبتهم المنفتحة على كل الآفاق، عملوا عليها في الوطن والمغتربات، فجاءت مبرأة من كل منزع عنصري او طائفي، ما جعلها تتسع لألوان طيف الشعب اللبناني بأجمعه، بما فيها مجموعات غير عربية دخلت في العروبة الثقافية ونهلت من منهلها وأسهمت في إغنائها.

4
العروبة اللبنانية: حضارة وخيار حر

بذا تبدو العروبة اللبنانية منفتحة، لا متعصبة ولا منغلقة، عقلانية وواقعية، قابلة لكل المساهمات وسمتها الاعتدال وركيزتها الفكر وشرطها الحرية، نابعة من قلب أديرة الجبل التي حفظت اللغة والتراث العربيين، ومن المساجد والجوامع والخلوات، ومن محافل الغساسنة، ومن نوادي المغتربين، في اربع جهات الارض حيث نشأ الادب المهجري وشع في أرجاء العالم العربي بأسره بل في مناحي العالم الارحب.

إنها عروبة غير مفروضة على اللبنانيين، قبلوا بها بشكل طبيعي، لانها نبعت من صميم كيانهم ووسمت وجودهم بميسمها حتى باتت عنصراً أساسياً من عناصر تكوينهم الاجتماعي، تلمحها، عفوياً وتلقائياً، في طرق التفكير والتقاليد والعادات والذاكرة الجماعية والاعراف بين قاطني المدن وساكني الجبل، بين أهل الساحل والمقيمين في الداخل.

أتت العروبة اللبنانية ثمرة تنوع لبناني أغناها ولم يفقرها ويضعفها، وجعلها على صورة المتحد اللبناني بتياراته المختلفة، ما لم يجعلها حكراً على فريق من دون آخر يدّعي

أبوتها او بنوتها منفرداً حتى باتت اسماً آخر للصيغة الوطنية ورافداً أساسياً من روافدها المتنوعة.

تبلورت العروبة اللبنانية في وقت كانت الصهيونية تجتهد في إقامة مشروعها العنصري الديني في فلسطين، فلم يكن غريباً أن تكون عروبة لبنان متعارضة كلياً مع تلك النزعة الشوفينية العنصرية وأتت على الضد منها، منفتحة معززة بانفتاح اللبنانيين أنفسهم على كل اللغات والثقافات والحضارات واستيعابهم لها، مجيرين كل ذلك لعالم عربي متعطش الى النهضة، ما جعل العروبة اللبنانية نموذجاً يحتذى للجمع بين التراث والحداثة، وما أبعدها من الوحدانية الدينية او الثقافية، وما عزّز الصيغة اللبنانية ذاتها وجوهرها، وما جعل العرب يتعلقون بلبنان وينادون بلبننة بلادهم، بالمعنى الايجابي، لأن لبنان هو قبل كل شيء صيغة فضاء ثقافي تميزه التعددية ويُزينه التنوع، وبات لبنان بما هو فسحة للحرية محل تطلع العرب ومنارة مضيئة على الشاطئ الشرقي للأبيض المتوسط يُستنير بها العالم العربي قاطبة.

5
مقدمة الدستور

لو ان النظام السياسي في لبنان هو النصوص والاعراف الدستورية وحسب، لكان أحسن تعبير عنه هو مقدمة الدستور، بعد التعديل في العام 1990 إثر وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، ولكان إلتحام الصيغة والنظام أمرًا يصعب تفكيكه، ولكن الواقع، هو على خلاف ذلك، كما سنحاول ان نبين، إذ رغم العلاقة الجدلية بينهما المتولدة عن الحياة السياسية العامة، إلا ان هناك فرقاً بيّناً واضحاً بين الصيغة الوطنية والنظام السياسي، كما هو مطبق، في لبنان.

أوردت مقدمة الدستور: ان لبنان وطن سيّد حرّ مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً، وان لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية وملتزم مواثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات بدون استثناء.

ولبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين بدون تمايز وتفضيل، والشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية والنظام قائم على مبدأ فصل السلطات وتوازنها وتعاونها، والنظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة والانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام، وإلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية، وأرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين ولا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك،

تعبر مقدمة الدستور هذه بوضوح عن الصيغة اللبنانية، التي سبق ان أفضنا في شرح عناصرها، وهي الجديرة بأن تعبر عن النظام السياسي، لولا ان هذا النظام في واقعه المعيشي يفسح للطوائف المتعددة بأن تكون أدوات تتوسط بين الدولة والمواطنين، ويُطرح السؤال خصوصًا في أوقات الأزمات الحادة التي يمر بها لبنان، عما اذا كان بإمكان النظام السياسي ان يجعل الدولة تقوم كمعطى أقوى من الطوائف، عبر ايجاد ولاء وطني ينشأ مباشرة بين الفرد ودولته، ويعبّر عنه خصوصاً الاقتراع الانتخابي بحيث تتشكل السلطة الاشتراعية خارج تحالف الطبقة السياسية وأركان الطوائف، وتنبثق السلطات التنفيذية والقضائية بالارادة المعبرة عن الشعب اللبناني، وتخرج الدولة عن كونها مجرد حكم بين الطوائف تفك اشتباكها وتسوّي نزاعاتها بطريقة المساومة، بدل ان تعبر فعلاً عن المصلحة العامة للشعب اللبناني، غير تاركة للطوائف او من يدعي تمثيلها، أداء دور أكبر من حجمها وقوتها على الأرض، كلما آنست تلك القوى الطائفية ضعفاً وتراخياً في الدولة، فيحتمي الفرد بطائفته ويتوسلها للوصول الى أغراضه ويصبح بذلك طائفياً بدل ان يكون مواطناً، لأنه يرى ان الطائفية تعطيه ما لم يستطع تحصيله مباشرة من حق عن طريق المؤسسات الحكومية بل أكثر من ذلك، ان " الفساد " يحتمي بالولاء الطائفي ذاته لتخلص فاعليه من المسؤولية.

6
العلاقة بين الدولة والطوائف

في هذا النظام السياسي تقوم العلاقة بين الدولة والطوائف على تصور أول قوامه ان القوى الطوائفية ومن ينتحل صفة تمثيلها وإقامة " دويلاتها "، خصوصاً في أوقات الأزمات، معولة على الخوف والتخويف من الآخر، ومستندة الى تعليل "ايديولوجي" و "قيمي"، خارج الرباط الوطني، تضفي عليه طابع الأزلية والدوام، ضاربة عرض الحائط بنسبية الزمان والمكان وتاريخيتهما في حين ان النظام السياسي الذي يطمح الشعب اللبناني اليه يقوم على تصور ثان لابد ان تقوم به كتلة شعبية تاريخية ذات مصلحة في التغيير، مفاده مشروع الدولة ذات السيادة التي لا ترضى ان تكون مجرد شاهد على تسوية بين قوى الطوائف، بل تطمح الى التعبير عن رؤية الشعب اللبناني للمصلحة العامة المفهومة جيداً والتي تتبلور مع المتغيرات الاجتماعية العميقة في ارادة هذا الشعب ان تكون له دولة متقوية بالحرية والعدل، وعلى مستوى العصر، بدل ان تبقى القوى الطائفية مسيطرة قاهرة مملية ارادتها، متعاملة مع الدولة من فوق، ناظرة اليها على انها في خدمتها، ولا ترى الى الدولة كضامنة لوجود الطوائف وحاضنة لها بما هي من عناصر المجتمع الأهلي، ولا تجد في الدولة إلا زهرة أقحوان تنتشل كل فئة طائفية ورقة منها، على حد التعبير الموفق للدكتور انطوان مسرّه، عاملة على استمرار برمجة الفرد في حيز طائفته من الولادة حتى الممات.

إن الوضع السابق جعل من النظام السياسي اللبناني " نظام محاصصة ". رُفع الى درجة الايديولوجيات الثابتة الجامدة، تصدر عنه كل "القيم" الثقافية والتربوية والاجتماعية بل "والقيم" الاقتصادية والسياسية، وهو نظام يستنفر المستفيدون منه كل عوامل التوتر، كلما جرت محاولة إصلاحية للإبقاء عليه وعدم تغييره وعدم تطويره، لأنه ضمانة بقاء فئات سياسية بعينها تتوارث البلد أباً عن جد، مبقية على المعوقات الأفقية وهي تتلخص في الطائفية والعائلية والمناطقية، مما يعرقل تطوير المجتمع اللبناني تطويراً يجمع اللبنانيين في إطار دولة ديمقراطية حقة، دولة المواطنين لا الرعايا، دولة يتم فيها إدخال دم جديد بصورة دورية الى المؤسسات تحترم الحقوق الأساسية والحريات العامة وتكرسها شكلاً ومضموناً وتقيم نظام المواطنة بدل نظام "اتحاد الملل" الذي تتبادل مكوناته حق النقض فتعطل المصلحة العامة، وتفسح المجال واسعاً لتطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية، وتمنع تدخل القوى الاقليمية والدولية بذريعة حماية هذه الطائفية او تلك او استدعاء ذلك التدخل.

ان النظام السياسي بوصفه نظاماً يعمل على تكرار انتاج نفسه معتمداً الزبائنية بحيث يستفيد الأقربون والمحيطون بالزعامات من الريع العام على حساب المصلحة العامة،

وهو لا يكتفي بوضعيته الطائفية والعائلية، بل يعمد الى تمييز منطقة لبنانية عن أخرى، ما يدفع الى تكوين مناطق محرومة تتحول الى "بؤر" مغلقة متخلفة تكرس الانغلاق الطائفي والمذهبي والعائلي.

7
الارتقاء الى مستوى الصيغة

إن ما سبق أدى الى نشوء معوقات عامودية في النظام خلقت تفاوتاً بيناً بين القوى المجتمعية، أبقى معظمها في حالة من التهميش والاستتباع للطقم السياسي، بحيث يجد اللبنانيون صعوبات جمة في فرز قيادات جديدة تحل محل القيادات التقليدية او تشاركها في تحمل المسؤولية العامة، واقتصر التغيير في القشرة الخارجية بدخول "متمولين" الى الميدان السياسي بدون ان تحدوهم أي رؤيا في تطوير المجتمع اللبناني نحو مجتمع مدني ديمقراطي حديث متطور إنمائياً واقتصادياً، معتمدين مع الزعماء التقليديين على عدم وضع قانون انتخابي يجدد الفئات الحاكمة، مصرين دائماً على قانون انتخابي لا يمس مصالحهم المتمثلة في هيكلية السلطة الطائفية والعشائرية والمناطقية.

ان تطوير النظام السياسي وإصلاحه لا يكونان بتسويات طائفية جديدة، ولا بتنازلات متبادلة تؤدي الى توسيع دائرة "المستفيدين" داخل الطوائف والمذاهب ولا بتخصيص وظائف جديدة لها، ولا بتخصيص مورد مالي من هنا او هناك لهذه المنطقة، وانما يكون التطوير والإصلاح في ديمقراطية حقيقية يرعاها قانون انتخابات من شأنه ان يساعد في إزاحة الهيكلية التقليدية التي تعيد إنتاج الأزمات دوريا ويعكس حقيقة تطلعات الشعب اللبناني وفي إقامة نظام اقتصادي حر عادل وبناء مجتمع مدني موحد، في ظل توازن وتعاون حقيقيين بين السلطات الدستورية.

ان صورة النظام السياسي اللبناني تتباين مع صورة الصيغة اللبنانية، إذ ان الأخيرة هي في مجرى التاريخ، في حين يبدو النظام جامداً، ولكن هذا لا يدعونا الى الاستغراب إذ ان كل نظام يدافع عن نفسه بداعي الاستقرار والسلم الأهلي في اطار من الاستمرار الذي يبدو واضحاً انه عنصر ثابت وجامد في كل نظام يتيح للحياة ان تصبح ممكنة في المجتمع، في حين انه لابد لتطوير النظام ان يكون مضمونه المادي غنياً ومتحركاً ومتنوعاً ومعبراً عن المصلحة العامة المفهومة جيداً والمتناسبة مع بُنية المجتمع وحاجاته ودرجة

تطوره. ان وعي أزمة النظام السياسي في لبنان يعني وعي الأزمة البنيوية في هذا الوطن، وهي أزمة من شأنها ان تتفاقم إذا ظلّت الأمور على ما هي عليه من جمود قد يؤدي الى تراجع وتقهقر وضياع وخسران.

***

ان صورة النظام القاتمة لا تخيف الباحث المدقق، لأنه اتضح تعلق جميع اللبنانيين، بما لا يقبل الشك، بوطنهم، إذ انهم، بالرغم من جميع اختلافاتهم، لايجدون بديلاً عن الدولة في تأمين المصالح المتشابكة، ولا بديلاً عن العيش المشترك كأساس للوحدة ولا بديلاً عن صيغتهم الوطنية، ولا بديلاً عن الحريات والحقوق الأساسية، في حين انه من الطبيعي الاختلاف والاجتهاد في مسألة النظام السياسي ونوعيته، وهذا من طبيعة الديمقراطية ذاتها.

ومما يزيد في تفاؤلنا العميق، بالرغم من المظاهر السطحية التي تبدو غير مشجعة ان هناك نمط "تفكير وعيش" لبنانيًا يأخذ بالتبلور بعمق عند غالبية اللبنانيين يتجلى في وساعة الأفق وبالتعلق بالحرية وبالحق في حماية الحياة الخاصة، وكلها أمور قيمة تحدونا على القول بأن النظام السياسي ذاته لا يمكن ان يبقى على جموده وركاكته وانه سيرقى الى مستوى الصيغة ويتجاوزها، وان مصلحة اللبنانيين العامة ستفرض نفسها، لأن المصلحة العامة هي غاية السياسة على حد تعبير القديس توما الاكويني المتأثر بأرسطو وبابن رشد، ولأن الصيغة اللبنانية الأكثر تطوراً وتقدماً لابد مؤثرة وفاعلة في تطوير النظام السياسي ذاته.